عرض الكتب

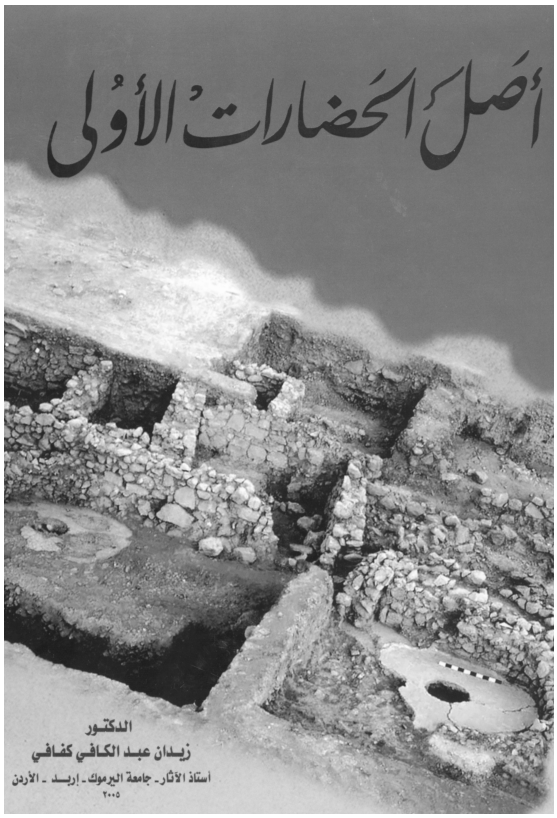

اسم الكتاب : أصل الحضارات الأولى

المؤلف : أ. د. زيدان كفافي

الناشر : دار القوافل للنشر والتوزيع - الرياض.

سنة النشر : ٢٠٠٥م.

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٩/٢٣٠٢

مقاس الكتاب : ١٧× ٢٤ سم.

عدد الصفحات: ٣٣٢ صفحة.

عرض : أ. د. سلطان محيسن.

أصدرت دار القوافل كتاباً جديداً في حقل الدراسات الآثارية والتاريخية القديمة تناول موضوعاً طالما شد اهتمام المعنيين بالإطلاع على نشوء الحضارة الإنسانية وتطورها منذ أقدم العصور. عالج هذا الموضوع باحث أكاديمي وميداني هو الأستاذ الدكتور زيدان كفافي؛ فقدم إنجازاً علمياً شديد الرصانة، وكبير الفائدة والمتعة.

يقع الكتاب في ٣٣٢ صفحة من القطع المتوسط، احتوى على مقدمة وأحد عشر فصلاً، إضافة إلى الخاتمة والمصادر والمراجع، كما زُوِّد بالصور والأشكال اللازمة.

بدأ الفصل الأول بتعريف لمفاهيم الثقافة والحضارة والمدنية، وهي مصطلحات كثيراً ما تتداخل مع بعضها بعضاً، حتى لدى المختصين. تناول الباحث فرضيات ظهور الحضارة وآلياتها، مقترحاً فرضيته الخاصة في هذا المجال، وهي تصف مسيرة التطور البشري منذ حوالي الألف العاشر ق.م، بدءاً بمجتمعات الزراعة والتدجين، إلى مجتمعات عصر العمران ونشوء الدول والمدن الأولى في الألف الثالث ق.م.

وهكذا، حدَّدَ الكاتب مفهوم كلمة الثقافة لدى الأنتروبولوجيين، وهو مفهوم واسع جداً، يتضمن دراسة كل ما يتعلق بنشاط الإنسان المادي والروحي. كما أتى على تاريخ البحث في الثقافة، منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الراهن، مستعرضاً جهود باحثين كثيرين في هذا السياق، مثل: لينرلي وايت (L. White)، وليفي شتراوس (C. Lévi Strauss)، ثم تطرق إلى خصائص الثقافة، وما إذا كانت مكتسبة أم متوارثة، وأنواع الثقافة المادية والاجتماعية والفكرية والفنية. انتقل بعدها إلى الحديث عن مفهوم الحضارة، مستعرضاً الحضارات القديمة، من رافدية ومصرية وصينية وميزو-أمريكية، متناولاً أصول الحضارات ونظريات نشوئها. وأخيراً توقّف الباحث عند المدنية ومفهومها، حسب الزمان والمكان، ومواصفاتها حسب تصور مختلف الباحثين، منتهياً إلى تحديد الطرق والوسائل التي قادت المجتمعات القديمة إلى التمدن.

في الفصل الثاني يعرض المؤلف دور البيئة الجغرافية، وأثرها في ظهور الحضارة وتطورها، متناولاً مختلف البيئات الجغرافية في الشرق القديم والجزيرة العربية، ومؤكداً أهمية الموقع الجغرافي والخامات والخيرات الطبيعية في صنع

الحضارة، التي ظهرت في الشرق الأدنى القديم، قبل أية منطقة أخرى في العالم. كما بيّن الملامح البيئية لبلاد الشرق الأدنى القديم، سواء من حيث التضاريس والمناخ والنباتات والحيوانات، التي سادت في مختلف المناطق الساحلية والجبلية والصحراوية، التي دلت على تنوّع الواقع البيئي وتعدده. وساعد ذلك التنوع في تنشيط عملية التبادل والتواصل بين مختلف هذه المناطق، كما ساعدت الأنهار الكبرى على نشوء عمليات الزراعة والتجارة، ونهوض الحضارات الباكرة.

أما الفصل الثالث فقد استعرض البدايات الأولى للنشاط الإنساني، منذ عصر الصيد والالتقاط والتنقل، العصر الحجري القديم، الباليوليت، شارحاً ميزات هذا العصر، وأهم المكتشفات التي أتت من المواقع العائدة له، سواء من الناحية الأثرية أو من النواحي الأنتروبولوجية والبيئية القديمة، مع الحديث عن طبيعة العلاقات الاجتماعية البدائية الأولى لتلك المرحلة. كما تناول بداية الحياة الإنسانية منذ ظهور الإنسان لأول مرة، في القارة الأفريقية، في الزمن الجيولوجي الرابع، وتطوره عبر مختلف مراحل العصر الحجري القديم الأدنى ثم الأوسط فالأعلى بين نحو ٤،١ مليون سنة وحتى ١٢ ألف سنة ق.م.، وهو عصر تميّز بتطور تقني بطيء، دلت عليه بخاصة الأدوات الحجرية، وعاشت فيه المجتمعات الأولى وكان غذاؤها يقوم على الصيد والالتقاط. كما استعرض أهم شواهد الإنسان الأول - هوموأركتوس- الذي عاش في المشرق القديم، ووجدت أقدم آثاره في حوض الأردن وسواحل بلاد الشام، دون أن ينسى الباحث الإشارة إلى المخلفات البشرية الأولى في شبه الجزيرة العربية، منتهياً إلى تحديد الصفات العامة لمجتمعات الصيد والالتقاط وتنظيماتها الاجتماعية الأولى.

يتناول الفصل الرابع الخطوة المتقدمة، التي أنجزتها مجتمعات الشرق الأدنى القديم التي تمثلت بالمرحلة الانتقالية بين العصرين الحجريين القديم والوسيط، الميزوليت، الواقعة بين الألف الثاني عشر والألف الثامن ق.م، والتي دلت عليها مختلف المكتشفات في بلاد الشام وبلاد الرافدين والجزيرة العربية، حيث تحققت خطوات اقتصادية واجتماعية مهمة، مهدت الطريق لظهور المجتمعات الزراعية المستقرة فيما بعد.

كما تناول هذا الفصل المجتمعات التي تحوّلت نحو الاستقرار وإنتاج الطعام وعلى رأسها المجتمعات الكبارية والنطوفية، آتياً على نماذج من المواقع النطوفية في الشرق الأدنى القديم، وعلى رأسها موقع عين الملاحة شمالي غور الأردن، شارحاً أهم مكتشفات هذا الموقع في مجالي العمارة والفنون وغيرهما. كما تطرق الفصل إلى المجتمعات الانتقالية في بلاد الرافدين، التي تنتمي إلى ما يُعرف بالحضارة الزارزية، وعثر على آثارها الأولى في مواقع زارزي وزاوي جمي- شانيدار في شمال العراق. ثم عرض واقع هذا العصر في شبه الجزيرة العربية، كما قدم عرض زمانياً ومكانياً لمختلف التطورات التي حصلت في ذلك العصر الانتقالي، الذي تميز أيضاً بانتهاء عصر البليستوسين المناخي البارد، وبدء عصر الهولوسين الدافئ، الذي ساعد على التحوّل المهم الذي حدث فيما بعد.

وفي الفصل الخامس ناقش المؤلف موضوع الزراعة التي مارستها مجتمعات العصر الحجري الحديث النيوليت، منذ الألف الثامن ق.م. كما ناقش الدراسات التي تناولت ظاهرة الزراعة وتعريفها والنظريات المتعلقة بها، سواء كانت نظريات بيئية، أم اجتماعية، أم فكرية، أم ديموغرافية، أم اقتصادية، أم غيرها. مستعرضاً أصول الزراعة وأهم الشروط اللازمة لحصولها، من حيث المناخ والتربة والسكان، ليطرح أسئلة مهمة حول متى وأين نشأت الزراعة وكيف انتشرت؟ وليتساءل أيضاً عن العلاقة بين ممارسة الزراعة والتدجين. وهكذا تم عرض نظريات، والأصح أن نقول فرضيات، نشوء الزراعة وبينها نظرية الواحات، ونظرية الموطن النواة، ونظرية التقلبات المناخية، ثم نظرية الضغط السكاني فنظرية المناطق الهامشية، وهي كلها نظريات حاولت الإجابة على السؤال الأصعب، وهو: لماذا نشأت الزراعة وما هي الظروف والأسباب التي دفعت تلك المجتمعات إلى الانتقال من حياة التنقل والصيد والالتقاط إلى ممارسة الزراعة وتدجين الحيوانات؟ منتهياً إلى تحديد العوامل المشتركة بين هذه النظريات، والتي أكدت كلها، وإن بدرجات متفاوتة، على دور البيئة والإنسان في نشوء الزراعة الأولى، بعد أن وضعت المجتمعات النطوفية في العصر السابق أسس هذا التحول الاقتصادي والاجتماعي الكبير، الذي حصل في المنطقة الواقعة بين حوض الفرات شمالاً (المريبط في سورية)،

وحوض الأردن جنوباً (أريحا في فلسطين).

في الفصل السادس انتقل الباحث للحديث عن المجتمعات الزراعية الأولى في بلاد الشرق الأدنى القديم، واستعرض الصفات العامة لتلك القرى، من حيث واقعها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، وفنونها ومعتقداتها، مستشهداً بأهم المواقع، العائدة إلى الألفين الثامن والسابع ق. م، من بلاد الشام، حتى بلاد الأناضول ومنطقة زاغروس في العراق وإيران. وحدد صفات القرية الزراعية الأولى، من حيث بنائها وسكانها ومصادر عيشها وأدواتها وفنونها، وذلك حسب مراحل زمنية متتالية، بدءاً من العصر الحجري الحديث ما قبل الفخار (أ) إلى العصر الحجري الحديث ما قبل الفخار (ب)، ثم العصر الحجري الحديث الفخاري. ويستند الفصل إلى مواقع أثرية مهمة نسبت إليها حضارات هذا العصر النيوليتي، مثل: الحضارتين الخيامية والسلطانية، اللتين عاشتا في عصر النيوليت ما قبل الفخار (أ)، وما تلا من آثار حضارات عصر النيوليت ما قبل الفخار ب، التي أتت من مواقع عديدة، مثل: عين غزال في الأردن، مع التعرض لمواقع أخرى، مثل: تشايو ونيفالي- تشوري وغوبكلي في الأناضول، التي أتت منها مكتشفات كبيرة الأهمية، أضاءت الكثير من جوانب حياة سكان هذا العصر.

وثمة حديث عن القرى الزراعية الأولى في منطقة زاغروس، في العراق وإيران، التي دلت عليها مواقع مثل كرمز-ديرة ونمريك، ثم قرية جارمو ذات البنى الاقتصادية والاجتماعية المتطورة في شمال العراق. وانتهى الفصل بالإشارة إلى المواقع الإيرانية المعاصرة، مثل: جانجي دارة وعلى كوش، ليخلص إلى ملاحظات عامة حول الموضوع مشيراً إلى أن الاستقرار، قد سبق ,عموماً ,الزراعة التي سبقت بدورها تدجين الحيوان، ورافق ذلك تطور معماري وفني واجتماعي كبير تزامن مع تحسن مناخي واضح.

تناول الفصل السابع القرى الزراعية المتطورة في بلاد الشرق الأدنى بدءاً من الألف السادس ق.م.، ويطلق الكاتب على هذه القرى تسمية "البلدات الأولى في بلاد الشرق الأدنى"، موسعاً دائرة البحث في صفات هذه البلدات من بلاد الشام والأناضول والرافدين إلى الجزيرة العربية ومصر، وعارضاً للميزات العمرانية والفنية والتقنية لهذه البلدات، على امتداد تلك المرحلة التي تمثل عصر النيوليت الفخاري والعصر الحجري النحاسي، بين حوالي الألف السادس والألف الرابع ق.م، التي وضعت أسس المجتمعات اللاحقة الأكثر تطوراً على كل صعيد.

في هذا العصر يلاحظ الكاتب تباين وتيرة التطور بين شمال الشرق الأدنى القديم وجنوبه، كما دلت عليها المخلفات الأثرية، وعلى رأسها العمارة والأواني الفخارية والفنون، إضافة إلى الممارسات الزراعية، وتربية الحيوانات، وانتهاءً بالمعتقدات والفنون وعادات الدفن مستشهداً بمواقع متميزة، مثل: بئر السبع في صحراء النقب، وأبو حامد في غور الأردن، وتليلات الغسول قرب البحر الميت. وكلها مواقع دلت على ظهور بلدات ذات مخططات مسبقة التصميم، مارست مهناً يدوية متطورة وعقائد جديدة، كما أنها عرفت بدايات التعدين واستخراج النحاس. كما يتناول الفصل ظهور المجتمعات الرعوية الأولى في مناطق البادية، ثم يعرّج على المواقع الأناضولية المعاصرة، مثل: شاتال هويوك، والمواقع الرافدية العائدة لحضارتي سامراء وحسونة وما تلاهما من حضارات عصري حلف والعبيد، لينتهي إلى الحضارات الجزرية والعمرية وحضارة نقادا في مصر، وحضارات شبه الجزيرة العربية واليمن.

يدرس المؤلف في الفصل الثامن مرحلة مفصلية أخرى في تاريخ الشرق الأدنى القديم، تميزت بنشوء المجتمعات المتمدنة "المجتمع المدني"، منذ الألف الرابع ق.م.، ويسهب في شرح عملية ظهور المجتمعات المركبة (Complex society)، مستشهداً بنماذج من بلاد الرافدين وبلاد الشام مشيراً إلى ظاهرة التحول الكبير الذي تميز بظهور الكتابة التصويرية في نهاية الألف الرابع التي تطورت إلى كتابة مقطعية ثم أبجدية، فيما بعد، واضعة الحد الفاصل بين مجتمعات ما قبل التاريخ، والمجتمعات التاريخية القديمة.

ويؤكد الكاتب على أهمية فائض الإنتاج، في الوصول إلى مرحلة المدينة ودور التجارة في هذه العملية، التي قادت إلى نشوء المدينة التي تميزت بكثافة سكانية وتنظيم اجتماعي، ووجود القوانين والأنشطة، التي تقدّم الخدمات العامة، وذلك من خلال استعراض نماذج لهذه المدن الباكرة، مثل: مدينة الوركاء في جنوب العراق، وجاوا في الأردن، وحبوبة الكبيرة

في سورية، وهي مدن كان للمعبد، ومن ثم للكاهن فيها دور قيادي واضح، في إدارة أنشطتها الاقتصادية والسياسية والدينية، وما تطلب ذلك من جمع الإنتاج وتوزيعه على السكان، واستدعى كذلك تدوين كل تلك الأنشطة فظهرت؛ بذلك الكتابة بعد أن تراكمت الخيرات والمعارف عبر العصور. ويختم الكاتب الفصل بجدول يظهر مراحل تطور هذه الكتابة، عبر العصور.

يتحدث الفصل التاسع من الكتاب عن البنى السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتطورةالتي قادت إلى ظهور أول الدول في بلاد الرافدين وبلاد الشام ومصر. وهكذا أصبحنا أمام مؤسسات منظّمة، تقف على رأسها سلطة واضحة المعالم والصلاحيات، مما يدل على تبلور مظاهر الدولة التي توافرت لها القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإدارية، يقودها حاكم يتمتع بسلطة زمنية ودينية كبيرة.

وهنا يبرز دور المعبد والقصر وتكاملهما في القيادة والإدارة. هذه المرحلة المسماة "دولة المدينة" (City-State) بدأت في النصف الأول للألف الثالث ق.م، عصر الأسرات الأولى، جسّدتها مدن، مثل: أور والخفاجية في العراق، وإبلا في سورية، ومواقع الغسول وبئر السبع في جنوب بلاد الشام. ويشير الباحث إلى نشوء الدولة الأولى في وادي النيل، وإلى عملية توحيد مصر العليا والدنيا تحت إمرة حاكم واحد، وهي مرحلة هيئت للحديث لأول مرة عن "الدولة الوطنية" (National State)، وما ارتبط بها من ملوك حكموا الدول السومرية والآكادية والمصرية التي نشأت في الشرق القديم، ودلت عليها المكتشفات الأثرية والكتابية الغزيرة.

الفصل العاشر في الكتاب يدرس مختلف العوامل التي أدت إلى هذا التحول الاقتصادي والسياسي الكبير، سواء كانت مياه، أم مصادر غذاء، أم مواد خام، أم مناخ، أم غير ذلك. ويستعرض الباحث هنا مختلف النماذج للتغيرات الاجتماعية، التي سبقت نشوء الدولة وانتقالها من مرحلة مجتمع المساواة إلى مجتمع الرُّتب، ثم المجتمع المدرّج اجتماعياً، وصولاً إلى مجتمع الدولة، أو مجتمع العصبة، ثم القبيلة ثم المشيخة فالدولة، رابطاً بين الدراسات الأثرية والاجتماعية، التي تتكامل في إيضاح صورة المرحلة المدروسة.

أخيراً يتحدث الفصل الحادي عشر عن المظاهر العامة في نشوء الحضارات، والتي تجلت من خلال التغيرات الديموغرافية، وازدياد عدد الناس، إلى ممارسة الزراعة، ثم دور الحروب والمرأة، وأهمية التخصص، وتوزيع الثروات بين مختلف أفراد المجتمع المنظم على كل المستويات، وهي مظاهر قابلة للنقاش على أكثر من صعيد. وهكذا خلص الكتاب إلى نتائج عامة حول نشوء الحضارات الأولى وتطورها عبر آلاف السنين، أبرز فيها دور مختلف العوامل في هذا التطور، منذ بواكيره الأولى في العصر الحجري القديم، مروراً بمرحلة العصر الحجري الحديث وعصر العمران، وانتهاءً بنشوء الدولة الأولى في الألف الثالث ق.م.

لقد أتى الكتاب بحثاً غنياً وموثّقاً ليس فقط في علم الآثار والتاريخ القديم، وإنما أيضاً في الأنتروبولوجيا وعلم الاجتماع، واستند إلى أبحاث شخصية ومراجع حديثة، وهو يعكس منهجا أصيلاً وأفكاراً جديدة ورؤية خاصة ,شاملة وإنسانية في فهم الحضارة بعيداً عن التعصب والتقوقع. ولن تقلل من أهمية هذا الكتاب الملاحظات التي من الطبيعي أن تحصل في أي عمل علمي جاد، كالتبسيط في تفسير بعض التحولات الحضارية الكبرى، مثل: نشوء الزراعة، وظهور المدينة، ومعرفة الكتابة، وبعض من عدم الوضوح في تحديد آلية التطور الحضاري، وهناك شيء من التشوش الذي وقع فيه المؤلف في عرض المراحل الباكرة، وبخاصة العصر الحجري القديم، وتركيزه الأكبر على مكتشفات ومعطيات أتت من الأردن مع القليل من الاهتمام بمكتشفات مهمة أتت من بقية بلدان المشرق العربي القديم. وهناك بعض الهنات التي وردت في متن الكتاب وفي الأشكال، والتي يمكن أن يلحظها القارئ بسهولة.

كتاب الأستاذ الدكتور زيدان كفافي مرجع جديد وأصيل لقراء العربية، أنتجه باحث عُرف بالخبرة الميدانية والمكتبية، وهو أستاذ جامعي معروف، وقد أهدى المؤلف هذا الكتاب إلى "روح الآثاري الأخ والصديق الدكتور مجاهد شوكت المحيسن".

أ.د. سلطان محيسن: قسم الآثار - كلية الآداب - جامعة دمشق - دمشق - الجمهورية العربية السورية.

عرض الكتب

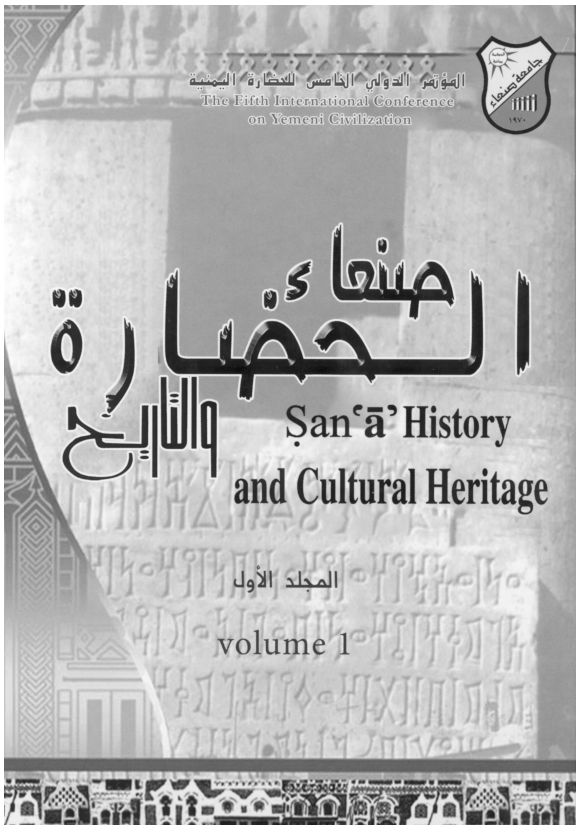

اسم الكتاب : صنعاء الحضارة والتاريخ: المؤتمر الدولي الخامس للحضارة اليمنية

الناشر : جامعة صنعاء - اليمن.

سنة النشر : ٢٠٠٦م.

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٤٢٩

مقاس الكتاب : ١٧ × ٢٤ سم. (مجلدان).

عرض : د. هاني هياجنه.

موضوع هذه المراجعة كتابٌ ضَمَّ حصادَ أعمالِ المؤتمرِ الدوليِ الخامس للحضارة اليمنية، الذي عُقد في صنعاء في الفترة الواقعة بين ٣٠ آب و١ أيلول ٢٠٠٤، وذلك في سياق اختيار صنعاء عاصمةً للثقافة العربية للعام ٢٠٠٤ .

أمَّ هذا الملتقى باحثون ومختصون بآثار اليمن، وتاريخه، ولغاته، ومجتمعه، من أنحاء شتى من العالم العربي، وأوروبا، والأمريكتين؛ فألقَوا خلاصة أبحاثهم، وتحدّثوا عن نتاج أعمالهم الميدانية، وها نحن نرى بين أيدينا تلك الأبحاث قد خرجت بحُلَّة بهيَة، اتّخَذت شكلَ كتاب يقع في مجلّدين من القطع المُتوسّط تحت عنوان "صنعاء الحضارة والتاريخ: (San'a': History and Cultural Heritage).

تركّزَت في المجلد الأول أبحاثُ حِقَبِ ما قبل الإسلام، مع التركيز على جنوب الجزيرة العربية، بينما كُرِّسَت أغلب المشاركات في المجلد الثاني لليمن في العصور الإسلامية، والعصور الوسطى، حتى العصر الحديث.

وما كان لهذا العمل أن يخرج إلى حيز الوجود لولا تَجَشُّم هيئة من العلماءِ والباحثين المختصين بالدراسات اليمنية، قديمها وحديثها، عناءَ تحرير الأعمال المُقَدّمَة، ووضْعِها في ديباجة واحدة، وتحقيقاً لهذا الهدف، تَرَأّسَ أ.د. صالح باصرة لجنة علمية مُكَوَّنَةً من أ. د. يوسف عبد الله، وأ. د. عبد الله الرقيب، ود. سابينا انتونيني، ود. عميدة شعلان، ود. منير عربش، فصدر الكتاب في مطلع سنة ٢٠٠٦ في جامعة صنعاء، واتخذ رقم إيداع (٤٢٩/٢٠٠٥)، ليكون واحداً من أهم المراجع في الحضارة اليمنية أو جنوب الجزيرة العربية، في المكتبتين العربية والأجنبية.

حَوَى الكتاب أربعين بحثا باللغة العربية، وعشرة أبحاث أخرى بلغات أجنبية، وارتأى مُراجِعُ هذا العمل، كاتب هذه السطور، تعميماً للفائدة، الحديثَ عن المساهمات المنشورة في كل مجلد على حِدَة، وتصنيفها قَدَرَ الإمكان بحسب موضوعاتها.

المجلد الأول:

احتلت الأبحاث التي تعنى بآثار اليمن، والتنقيبات التي أجريت فيه، حيزاً كبيرا في المجلد الأول، فتناول عبدالرزاق راشد المعمري في مقالته: "النمط الأثري الصحراوي في

العصر الحجري الحديث وعلاقته بالمرتفعات الجنوبية الغربية من الجزيرة العربية وبتهامة وحضرموت وعمان وتشكل الجنس العربي" (ص. ٣٧٣-٤١٨، مج١)١ الرؤوس المعنقة ذات الريشة المُستَدقّة في المرتفعات الجنوبية الغربية من الجزيرة العربية، وتهامة، وهضبة حضرموت، وعُمان، ثم حاول تحديد علاقتها في هذه المناطق بمثيلاتها في الصحراء، فثَبَت له أنها تتطابق مع الرؤوس المعنقة المكتشفة في الصحراء العربية بشكل عام، ولعل موطنها الأصلي الربع الخالي، ورملة السبعتين، ما حداه لربط تلك الصناعات الحجرية بما أسماه النمط الصحراوي ذو المنشأ والانتشار من الجزيرة العربية وخارجها، بدليل استند إليه حول النمط الثقافي في المهرة وهضبة حضرموت وظفار.

وكان للبحث عن آثار دولة قتبان نصيبٌ في مقالة سابينا انتونيني "البعثتان الاستكشافيتان الأوليتان في حيد بن عقيل: مقبرة تمنع (٢٠٠٣-٢٠٠٤)" (ص. ٦٩-٧٧، مج١) التي ناقشت فيها نتائج النشاطات الأثرية الإيطالية الفرنسية المشتركة في منطقة حيد بن عقيل والتي جَرَت في الفترة ما بين كانون أول ٢٠٠٣ وكانون ثاني ٢٠٠٤، إذ جاءت هذه الحفرية بعد نصف قرن من عمل بعثة المؤسسة الأمريكية لدراسة الإنسان فيها. وقد تركز البحث في منطقتين، اشتملت الأولى على ثلاث مجموعات من البناء، والثانية على مجموعة من المقابر الأُسَريّة، وخَلُصَت الباحثة إلى أن الاكتشافات الأثرية في هذه المقابر تشير تاريخيا إلى الفترة الأخيرة من سيادة تمنع، التي حُرِقت في أواسط القرن الأول بعد الميلاد، ونظراً لوجود مواد أثرية تعود إلى حقبة أقدم، جنباً إلى جنب مع المواد الأثرية العائدة إلى هذه الفترة، فإن ذلك قد يسوق الدليل على أن هذه المقابر استخدمت لمدة طويلة من الزمن، علاوة على أن بعض هذه المرفقات الجنائزية أعيد استخدامها، ثم بيَّنت الباحثة دورَ النقوش المحفورة على أُسس الأعمدة، ونمطَ خطّها، في استخلاص البرهان على تأريخ البناء، إذ خرجت بتأريخ يعود إلى القرن الثاني ق.م. - والقرن الأول م.

وطالَعَنَا منير عربش وريمي أودوان ببحث عنوانه: "معطيات جديدة حول تاريخ مملكة السوداء من خلال اكتشافات البعثة اليمنية-الفرنسية للآثار في الجوف" (ص. ٢٨٥-٣١٣، مج١)، كشفوا فيه النقاب عن نشاطهم الأثري في معبد السوداء الذي أطلق عليه معبد (أرنيدع ١). والمعبد يتبع مملكة نشان القديمة (= السوداء حديثا)، التي كانت تمثل كيانا سياسيا مستقلا، فكانت لها لهجة عربية جنوبية مميزة، علاوة على تميزها بمعابد عرفت باسم (بنات عاد)، وقد أظهرت نقوشُها علاقاتها الوطيدة مع سبأ في النصف الثاني من القرن الثامن ق.م.، وناقش الباحثان أيضا سياقها الاقتصادي السياسي في خضم الأحداث التاريخية المتلاحقة، وصولا إلى القرون الثلاثة الميلادية الأولى، فكان آخرُ ذكر لنشان في نقش يعود إلى القرن الرابع الميلادي، وقد تكون نشان واحدة من المدن التي دُمِّرَت على يد الأحباش في القرن السادس الميلادي في عهد الملك كالب. كرس الباحثان بعد ذلك جزءا كبيرا لدراسة معبد أرنيدع، الذي يقع شمال المدينة، فوصفا أعمدتَه المميزة، والمشاهد الشعائرية، وما نقش عليها من أفاريز حيوانية ونباتية وآدمية، وعَرَضا لأسماء الآلهة المدونة على تلك الأعمدة، والتي مَثّلت مجمعات إلهية لممالك مدن الجوف بداية بالعصور التاريخية للحضارة اليمنية (ق ٩ - ٨ ق. م.)، ونظرا لتكرار اسم المعبود أرنيدع ورمزه، رجَّحا نظريةَ كوْنِ المعبد مزاراً له، ولعله كان معبدا لاتحاد قبائل الجوف، ويبدو أن نشان اندثرت ككيان مستقل في القرن السابع ق.م. ودخلت في مُلْك دولة معين. وعرض الكاتبان للزخارف المنقوشة على معبد بنات عاد، مثل: رسم الكف، وشجرة الحياة، مع الوعول والطيور.

وخُصِّص للحفريات التي أُجْرِيَت في شبوة بحثان، أحدهما لـ جان فرانسوا بريتون (Jean François Breton) بعنوان: ("New excavations in Shabwa "2000-2002)، (ص. ١-١٣، مج١)، عَرَض فيه لنتائج الحفرية التي أجرتها البعثة الإيطالية في شبوة، فقد تبيَّن أن أقدم استيطان في شبوة يمكن التثبت منه في هضبة (العقب)، فتشير نتائج الكربون المشع (C14) إلى بداية الألف الثاني ق.م.، وعرض بعد ذلك للتتابع الطبقي كما تشير إليه الحفريات الأثرية في شبوة، فقسم المراحل إلى ١٢ مرحلة، إذ بينت حفريات الموسم ٢٠٠٠-٢٠٠٢ تتابعاً بدأ بالقرن ١٢/١٤ ق.م. واستمر حتى منتصف القرن الثالث الميلادي، ثم وصل إلى نتيجة مفادها أن

هناك طبقة تشير إلى تعرض شبوة فيها إلى التدمير، وربما يرتبط ذلك بالدمار الذي حل بها سنة ٢٣٠ م. أما البحث الثاني فكان موضوعه مدخل القصر الملكي في شبوة لـ كرسْتيان دارْليْ (Christian Darles) بعنوان: (L'entrée monumentale du palais royal de Shabwa) ص. ١٥-٢١، مج١)، وألقى فيه الضوء على أهم الأجزاء الرئيسية للقصر الملكي في شبوة، فبعد تعرُّضِه للدمار سنة ٢٢٥ م. (قارن المقالة السابقة فيما يتعلق بتاريخ الدمار)، أُعيْدَ بناؤه على ما يبدو، وخصوصا الرواق الرئيسي منه، ثم طَفِق واصفا أعمدة الرواق، والعرقات الخشبية، وأفاريز الوعول الحجرية، ولم يكن وصفه ممكنا، واستنتاجاته دقيقة، لولا مقارنته الرواق بالنمط المعماري الإثيوبي واللّيقي (Lycian).

أما أليساندرو دي ميجري (Alessandro de Maigret) فتناول في بحثه (Restoration work on the temple of Nakrah at Baraqish) (ص. ٣٣-٤١، مج١)، أعمال ترميم معبد نكرح في براقش والتي استمرت سبعة أشهر، وانتهت في شهر كانون ثاني ٢٠٠٤، وأَجْمَلَ القولَ في أعمال الحفر التي أجريت في الموقع من أجل إكمال عملية الترميم، وميَّزَ ثلاثَ مراحل مرَّ بها المعبد، وامتدت زمنيا من القرن السابع/السادس ق.م. وحتى القرن الأول ق.م.، ما يؤكد نتائج حفريات سنة ١٩٩٢ .

اتُّخِذَت لبعض الأبحاث موضوعاتٌ محددة في حقل الدراسات الأثرية، فثمة مقالتان لحفريات عُنِيَتْ بالمدافن وطرق تحنيط الموتى في اليمن القديم، فقدم لنا كل من إيريس جرلاح وهولجر هيتجن في مقالة مشتركة بحثاً، بعنوان: "عادات الدفن في الفترة الحميرية المبكرة: حفرية مقبرة شعوب" (ص. ٤٤٥-٤٦٣، مج١)، وهي تقرير لحفرية إنقاذية في مقبرة شَعوب التي أمدتنا بمعلومات مهمة حول عادات الدفن في الفترات الحميرية المبكرة، وخاصة ما يتصل بتحنيط الموتى، وبيَّن الباحثان أن استخدام المقبرة يعود في تاريخه إلى القرون الميلادية الأولى في فترة المرحلة الأولي من مملكة حمير في المرتفعات اليمنية. كُشف النقاب عن ١٤ قبرا، قُسِّمَت إلى مجموعتين، الحجرية/الصخرية منها، وتلك التي وُجدت بهيئة حفر ترابية، إذ يستدل من النمطين على مكانة الميت الاجتماعية، حيث دفنت الجثث في المقابر الترابية دون عناية، ثم تحدث الباحثان عن عملية التحنيط كما يستدل من الجثث المكتشفة في تلك المقابر، وذلك بإخراج السوائل من الجثة ولفِّها بالكتان، علاوة على وصف دقيق للعملية برمتها، ثم عَرَّجوا على المرفقات الجنائزية الذي امتاز بتواضعه، مثل الآنية الفخارية التي توضع بالقرب من رأس الميت، فأرخاها إلى القرون الميلادية الأولى، ونتيجة لمقارنة المرفقات الجنائزية مع ما اكتشف في مواقع أخرى، أمكنهما الاستنتاج أن سكَّانَ المرتفعات كانوا أقل ثراء في الفترة الحميرية، ثم عَقَدَا مقارنة بين عادات الدفن في الألف الأول ق.م. وتلك العائدة إلى القرون الميلادية الأولى، فتبين أنه في حين كانت المقابر الجماعية سِمة مُمَيِّزَة لعادت الدفن في الألف الأول ق.م.، كان الدفن الفردي ما يميز فترة بداية الألف الأول الميلادي، كما نلحظ الاختلاف أيضا في موجودات المرفقات الجنائزية.

أما المقالة الثانية في هذا السياق الجنائزي فكانت لـ عبد الحكيم شايف، بعنوان: "التحنيط في اليمن القديم" (ص. ٢٢٣-٢٥٣، مج ١)، وصف فيها ظاهرة التحنيط التي دلَّت عليها اكتشاف المومياءات في بعض المناطق في اليمن، وتطرَّق إلى المصادر التاريخية العربية التي جاء فيها ما يشير إلى هذا الموضوع، مثل كتاب التيجان لوهب بن منبه، والإكليل (ج ٨) للهمداني، ثم عرض لأنماط المقابر في اليمن القديم، وأهمية دراسة محتواها من البقايا العظمية، والمعتقدات الجنائزية من حيث الإيمان بالحياة الأخرى، والمرفقات الجنائزية، وأساليب الدفن الجماعي والفردي، ثم تناول مُفَصِّلاً عملية التحنيط في اليمن القديم، إذ جاءت أقدم الأدلة من معبد أوام ومن المدافن القتبانية في حيد بن عقيل من القرنين السادس والخامس ق. م.، علاوة على ما عُثر عليه في مقبرة شِبام الغراس، التي أُرِّخَت إلى القرن الثالث ق.م.، وعرج على مواد التحنيط ومراحله.

وقدم بحث في سياق الآثار اليمنية أفردت الباحثة ساره ياب (Sarah Japp) مقالةً مهمة في علم دراسة الفخار المكتشف في اليمن بعنوان: (Sabaean pottery) (ص. ٢٣-٣١، مج١)، حاولت فيها تعريف ما يسمى بالفخار السبئيي،

والإجابة على أسئلة منها، هل تدل تسمية "الفخار السبئي" على ذلك النوع من الفخار الذي صُنِعَ في الفترة ما بين القرنين الثامن والخامس ق.م. في اليمن؟ أم تدل على ذلك الفخار الذي صنع واستعمل في الإطار الجغرافي لمملكة سبأ؟ أم أنه ذلك الفخار بعينه الذي صنعه السبئيون؟، فعملت على اعتماد ثلاثة معايير لتصنيف الفخار هي: تقنية الصنع، والشكل، والتصميم، فاستنتجت أنّه ليس ممكناً التعرف على المنشأ الجغرافي للفخار، اعتماداً على الطينة نفسها ومكوناتها، كما أن تقنية الصناعة، والشكل، والتصميم، لا يمكن أن تمثل المعايير الوحيدة التي يمكن اعتمادها لتحديد المنتج وانتمائه إلى منطقة معينة، فهناك أشكال وزخارف كانت شائعة عبر الأزمنة والمناطق الجغرافية المختلفة، فعلى الرغم من اختصاصية وظائف الأواني الفخارية واستعمالاتها، إلا أن الفَخَّارِيّن كانوا يزينونها بأشكال متشابهة على الرغم من عملهم في مواقع مختلفة ومتباعدة، ومثال ذلك الخطوط الأفقية والمتموجة التي كانت ميزة تخص جنوبي الجزيرة العربية، فهي ظاهرة لا تقتصر على منطقة معينة وحسب، إلا أن الأشكال المُمَيّزة للفخار، مضافا إليها الطُرُز والأشكال الخاصة، قد تعطي إشارة على محدودية الإنتاج في منطقة جغرافية وزمن محددين، ولكن أمثلة ذلك قليلة جدا. أما قضية إنتاج الفخار فقد حاولت الباحثة مناقشة ذلك بالإجابة على سؤالين، الأول: هل كانت صناعة الفخار محدودة لسد الحاجات المحلية والجوار؟ أم أنها كانت صناعة متطورة تنتج على نطاق المشاغل الكبيرة؟، فوصلت إلى نتيجة مفادها أن كل هذه الأنماط الإنتاجية كانت شائعة في جنوب الجزيرة العربية، فربما اختلفت أنواع الفخار التي تنتمي إلى منطقة أخرى، على الرغم من الاختلافات في أنواع الفخار من منطقة إلى أخرى، ويجب ألا ننحي جانبا التأثيرات الثقافية والفنية الخارجية، وكانت خلاصة بحثها أن المنطقة الجغرافية التي وجد فيها الفخار، علاوة على العجينة ومكوناتها، والأشكال والتصميم، تمثل مجتمعة عوامل لتعريف الفخار على أنه "سبئي"، لأنه أُنْتِجَ خلال حقبة محدّدة، وفي إطار حدود جغرافية معينة.

وفي إطار الأبحاث التي تقدم مسحاً عاماً للشواهد الأثرية، طالعنا سعد بن عبد العزيز الراشد ببحث عنوانه الكشوفات الأثرية في جنوب المملكة العربية السعودية (ص. ١٤٩-٢٠١، مج١)، أماط فيه اللثام عن الكشوفات الأثرية في مناطق جازان، وعسير، ونجران، والمنطقة الشرقية، فدرس مواقع مفردة فيها مثل الشرجة، وسهي، وجازان العليا، وعثّر، وسبيل الحاج، وغيرها، ثم تحدث عن جُرَش، وبرك الغماد، وحنكان، وبيشه، في منطقة عسير.

وتطرق بحثان إلى بعض الإشارات الآثارية في سياق الحديث عن المواقع التاريخية في اليمن، وتَمَثّل ذلك في مقالة ناصر بن حبتور، بعنوان: "غيل حبّان: مدن ومدنية: (ص. ٧٩-١١٨، مج١) التي بَيَّنَ فيها أهمية غيل حَبَّان الذي يعد جزءاً من وادي حَبَّان بمديرية الروضة بمحافظة شبوه، ودوره التاريخي في ضوء المؤشرات الطبيعية، كالمياه والأراضي الزراعية، وغير ذلك، وأهم من ذلك انتشار المواقع الأثرية فيه، إذ كانت على ما يبدو تشكل مستقرات سكانية، مثل موقع غيلان، الذي يقع فيه موقع حصن الفقيه، وحصن المنور وجول النقوع وغيرها من المواقع، وعَرَضَ بعد ذلك لمسميات الغيل المختلفة، وبيَّنَ مدى قِدَمِه التاريخي، إذ ذُكِرَ في نقش كرب إيل وتر المشهور. كما نشر في مقالته النقوش التي اكتشفها من منطقة غيل حبان، وبالتحديد من منطقة قرية (الصفاة)، ورمز إليها باسم (حبتور). المقالة الثانية، لـ خلدون هزاع الرازحي الموسومة بـ "ذمار القرن: موقع مدينة ذمار القديمة" (ص. ١١٩-١٤٧، مج١) وحشد فيها المعطيات الأثرية والنقشية المتعلقة بمدينة ذمار، إضافة إلى حديثه عمَّا ورد في المصادر العربية حولها، وناقش تسمية (ذمار القرن)، وفيما إذا كان يعنى بها ذمار الحالية أم لا.

المقالة التاسعة لـ عبد الغني علي سعيد: منحوتات ونقوش من مقولة محفوظة بمتحف قسم الآثار بكلية الآداب بجامعة صنعاء (ص. ٢٠٣-٢٢١، مج١)، وهي دراسة وصفية عامة لقطع أثرية من مقولة بمديرية سنحان في محافظة صنعاء.

أما الأبحاث التي تُعنى بالنقوش العربية الجنوبية القديمة، فمنها ما كان دراسة لغوية، أو تحليلية لنقوش جديدة، أو بَحثَ موضوعات معينه اعتمادا على النقوش كمصدر، أو نبَّه إلى

قراءات جديدة لنقوش سبق نشرها، فنجد مقالة مهيوب أحمد، بعنوان: "نقش جديد من سامع – معلومات تاريخية جديدة" (ص. ٤٣-٥٣، مج١) تتحدث عن نقش من مصنعة ماريا (مهيوب- سامع ١) غرب مدينة ذمار، إذ يُعَدُّ هذا النص ثانيَ نص مسندي، بعد نقش مدينة السوا، ما يتم العثور عليه في منطقة كانت على ما يبدو تابعة لقبيلة المعافر، ويتكون النقش من ١٢ سطراً قَدّمَتْهُ امرأة تدعى أ س ع د بنت ق ش ع هـ من بيت بني ع رق من المعافر. وترجع أهميته إلى أنه دُوِّن في منطقة أذوائية المعافر، خلال مرحلة إمارة كليب يهأمن بن يشمر يهحمد، المعروف من نقش السوا.

وفي هذا المضمار تندرج مقالة سالم بن أحمد طيران بعنوان نقش قتباني جديد من نقوش التقدمات للآلهة (ص. ٢٧٣-٢٨٤، مج١)، نَشر فيها نقشا قتبانيا جديداً من خمسة أسطر، ويحمل تقدمة من ب ن إ ل إلى المعبود ذ م ي د ع م في محرمه ذ أ ن ف ن، ومقالة هاني هياجنه: القضاء في اليمن القديم في ضوء نقش حضرمي جديد (ص. ٤٦٥-٤٨٤، مج١)، التي عالج فيها نقشاً حضرمياً بمحتوىً غير مألوف في النقوش العربية الجنوبية المكتوبة بخط المسند، إذ تحدث النص الذي يتكون من ١٣ سطراً، عن إجْراء عَدّهُ الباحثُ قضائيا، يلجأ فيه ثلاثة رجال إلى الاحتكام إلى رابع للحسم في اقتسام محصول التمر، ورأى الباحثُ أن كل العناصر القضائية المعروفة تمثلت فيه؛ المشتكون، القاضي (الحاكم)، والشهود.

أما بحث محمد المرقطن، "نقوش سبئية جديدة من محرم بلقيس (معبد اوام): تقرير أولي عن الاكتشافات النقشية التي قامت بها المؤسسة الأمريكية لدراسة الإنسان في محرم بلقيس" (ص. ٣٤٥-٣٦٢، مج١) فجاءت مُجْمِلَةً لأهم الاكتشافات الأثرية التي كانت نتاج مواسم من حفريات بدأت منذ عام ١٩٩٨ وانتهت في أبريل ٢٠٠٥، إذ كُشِفَ النقاب خلال هذه المواسم عن أكثر من ٤٠٠ نقش سبئي، منها ١٣٠ نقشاً جديداً مما لم يكن معروفا من قبل، وقد توّجت نتائجُ حفريات سنة ٢٠٠٠ الاكتشاف السابقة واللاحقة، فقد أُميطَ اللثامُ عن مبنىً جديد إلى الغرب من قاعة المدخل، ووجد على واجهته نقش قانوني غير مسبوق، كما تحدث الكاتب عن لوحة برونزية دُوِّنَ عليها نقش نذري يعود إلى القرن الخامس ق.م. (MB 2001 I ٢٠-)، وعرض لنقش نذري آخر يذكر تقديم الملك عمدان بين يهقبض وولده ودد إيل ملك سبأ وذي ريدان حصانا وراكبه إلى الإله ألمقه (MB 2001-101)، ثم قام بتصنيف نقوش محرم بلقيس، التي عثر عليها منذ بداية الاكتشافات وحتى آخر حفرية أجريت فيه، فصُنِّفَت إلى نُذريّة، وجداريه، ومَلَكيّة، وقانونية، ودينية، وأدبية. أما القانونية فكانت تتعلق بتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، أهمها (MB 1998 I-10) الذي يتحدث عن تنظيم زيارة المعبد، إذ كان يُطلب من الزائرين أن يلتزموا بالحركة والجلوس في أماكن محددة، فيلحق عقاب الإله ألمقه بمَنْ لا يذعن لهذه التعليمات، كما عَرَض لمضمون نقش آخر (MB 2000 1-7) الذي يحرِّم دخول الحيوانات إلى المعبد من جهة المدينة، ومن لا يلتزم يدفع غرامة للملك، إضافة إلى نصوص قانونية أخرى تحذر من الاعتداء على زوار المعبد، ومُلْكيته، وعن عقوبة القتل، وسرقة الأموال العامة، أو المقابر، أو أملاك المعبد، ثم تناول الباحث تاريخ هذه النقوش التي تغطي حقبة تاريخية تمتد ما بين القرن الثامن قبل الميلاد والقرن الرابع الميلادي، ويعد النقش (Gl 484) أقدمَ نقش معروف حتى الآن للملك يدع أيل ذرح ٦٧٠-٦٦٠ ق.م، والأخير معروف كبان للمعبد، فيذكر النقشُ بناءَ إحدى المراحل الأولى لسور المعبد الدائري، علاوة على إضفائه معلومات جديدة حول عملية توحيد الفئات الاجتماعية. تمثل نقوش محرم بلقيس أهم مصدر لفهم تاريخ اليمن القديم، ومجتمعه، وتنظيم حياته القانونية، ولغته، كما أنها تمثل مصدراً مهماً لدراسة أسماء الأعلام والمواقع والقبائل.

ويدخل في باب إعادة نشر النقوش مقالة عبدالله مكياش بعنوان "قراءة جديدة في نقش نامي١٢: نقوش عربية جنوبية" (ص. ٤١٩-٤٤٣، مج١)، التي قدَّمَ فيها قراءة وتحليلا جديدين لنقش نامي ١٢ (= إرياني ١١)، وفي حقل الدراسة المعجمية تدخل مقالة إبراهيم صدقة بعنوان "ملاحظات على المفردة السبئية ع ل ب الواردة في نقش (RES 4176) (ص. ٢٥٥-٢٧٢، مج١) الذي تَعَدّى في دراسةَ للكلمةِ المذكورة سياق اللهجات العربية الجنوبية القديمة إلى العربية الشمالية القديمة، والمصادر العربية، وذلك في محاولة

للوصول إلى فهم أفضل للكلمة. في حين قدم منير العريقي في بحثه، المعنون: "مكانة المعبود ذي سماوي في الديانة اليمنية القديمة" (ص. ٣١٥-٣٣٣، مج ١) عرضا لعالم الآلهة في اليمن القديم، وأقسامه وتصنيفاته، من آلهة قومية ومحلية، مثل تألب ريام وذي سماوي وكهل، باعتماد النقوش مصدرا.

اتخذت بعض المشاركات في هذا العمل منحا تاريخيا في موضوعاتها، وأسلوبها، منها مقالة فاروق أباظة المطولة "التدخل الأجنبي في اليمن في نهاية عهد حضارته القديمة" (ص. ١-٣١، مج ١)، التي قدَّم فيها مسحا تاريخياً مطولاً للتدخلات الأجنبية في اليمن وذلك في الفترات التي تعرضت فيها للضعف والتفكك، وخاصة في القرنين السادس والسابع الميلاديين، وتناولت الأسباب التي أدت إلى ذلك من خارجية وداخلية، إلا أنه عرّجَ على بدايات التدخل الماثلة بالتدخل الروماني عام ٢٤ ق.م. على يد أليوس جالوس، وإخفاقه في تحقيق مراده، وتحدث عن حملة سبتيموس سفيروس على العربية السعيدة عام ٢٠١ م، وكرّس جزءاً كبيراً من مقالته للتدخل الحبشي في اليمن الذي بدأ سنة ١٢٧ م، أو قبل ذلك بقليل، وظروف انتشار المسيحية في اليمن، واعتناق ملك حمير لها عام ٣٦٠ م، وتحدث عن الصراع الديني بعد اعتناق أحد ملوك اليمن الديانة اليهودية في القرن السادس الميلادي، فعزاها الباحث إلى التنافس الاقتصادي، وسرد ظروف حادثة الأخدود عام ٥٢٣ م في ضوء المصادر التاريخية التراثية العربية والوثائق السريانية، وكيفية قيام دولة الأحباش في اليمن وظروف تسنُّم أبرهة لعرش اليمن وغزوه الحجاز وفشله في حملته عام ٥٧١م، ثم ختم مقالته بالحديث عن سيطرة الفرس على اليمن واتخاذهم صنعاء عاصمة لهم.

ويدخل في باب تاريخ اليمن قبل الإسلام مقالة عبد الله أبو الغيث بعنوان "دولة كندة في دهرها الأول وعلاقتها باليمن (دراسة من خلال النقوش والآثار)" (ص. ٣٣-٤١، مج١)، إذ تناول فيها ظهور دول كندة في دهرها الأول التي كانت عاصمتها قرية ذات كاهل (= قرية الفاو)، وملوك كندة من خلال النقوش، وبناء التجمعات القبلية الواردة فيها، والعلاقات السياسية بين كندة والدول اليمنية القديمة في عهد الملك السبئي شعرم اوتر، وكيف قام قادته بحملات على قرية ذات كاهل، أما في عهد الملك السبئي إيل شرح يحضب، فقد نظّم حملة على كندة أدت إلى أسر ملكها، ثم علاقتها بالملك الحميري شمر يهرعش، فقد دعمت كندة هذا الملك بوحدة من مقاتليها، ويبدو أن كندة انتهت في دهرها الأول على يد هذا الملك في أوائل القرن الرابع. ثم عرض الباحث إلى العلاقات الحضارية بين الجانبين، كتشابه الخط، وورود بعض أسماء الآلهة اليمنية في نقوش قرية الفاو، علاوة على التشابه في أسلوب صناعة الأواني والتماثيل.

وعالج فاروق إسماعيل في بحثه: "قوافل تجارية سبئية في منطقة الفرات الأوسط" (ص. ٥٥-٦٧، مج١) نصا مسمارياً آشورياً يعود إلى نحو ٧٦٠ ق.م. ذكرت فيها قوافل سبئية قَصَدَتْ منطقة الفرات الأوسط، ويُعَدُّ النص بذلك أقدم شاهد على اتساع حركة السبئيين التجارية، ووصولهم بالتالي إلى أطراف الرافدين، فقد اكتشف النص في موقع سور جرعة شمال غربي مدينة الحديثة العراقية، ويعود إلى حكم نينورتا كودوري أُصُّر الذي كان آنذاك حاكماً للفرات الأوسط، التي عرفت بـ (سوخو وماري)، فوصف في النص كيف قامت إحدى القوافل السبئية والتيمانيون بورود بئر (خلاتو)، وكيف هاجمهم وقبض على ستة منهم أحياء، واستولى على ما حملته قافلتهم من صوف وأدوات معدنية وحجرية وغير ذلك، وكيف أحضرهم إلى بلاد سوخو.

ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى مقالة زيدان كفافي: "القدس في الألف الثاني ق.م." (ص٣٣٥.-٣٤٣، مج١)، التي بدأها بسرد تاريخي مختصر لتاريخ القدس القديم، وورود اسمها في نصوص رسائل تل العمارنه والمصادر الآشورية، وعرض بعدها لأهم اللقى الأثرية التي عثر عليها في القدس العائدة إلى العصور الحجرية والبرونزية، ووصل إلى نتيجة مفادها أن هذه المدينة كانت مزدهرة في الألف الثاني ق.م. وسكنها أناس من منابع وأعراق مختلفة، وعاشوا بسلم ومحبة.

المجلد الثاني

غطت موضوعات أبحاث المجلد الثاني اليمنَ قبيل

الإسلام والعصور الإسلامية اللاحقة، مروراً بالعصور الوسطى وحتى العصر الحديث، وذلك من نواح تاريخية وحضارية مختلفة، فتطرق عدد لا بأس به من الأبحاث إلى العمارة في اليمن في عصورها المختلفة، فجاءت مقالة إدوارد ج. كيال (Edward J. Keall) بعنوان: (Was there a round city in under Sasanian rule?) (ص. ٥٩-٧٠مج٢)، لتلقي الضوء على البناء الدائري للمدن في الشرق الأدنى، وأن تنسب بناء صنعاء الدائري إلى الساسانيين، وذلك في القرن الأخير قبل دخول الإسلام إلى اليمن، وحاول أن يتتبع هذا النمط الدائري من بداياته في العراق عندما وصل ذروته ممثلاً في مدينة بغداد الدائرية. وتطرقت مقالة عبد الله كامل موسى "التأثيرات المتبادلة في العمارة الإسلامية في مصر وبلاد اليمن في العصرين الفاطمي والصليحي" (ص. ٣٦٩-٣٩٠ مج٢) إلى الخلفيات التاريخية والحضارية والأثرية للعمارة الصليحية والفاطمية في اليمن، فكان لابد أن يعرض تبعاً لذلك للعلاقات التاريخية بين الدولتين الصليحية والفاطمية وأثر ذلك على العمارة اليمنية، فكانت أبرز العمائر الصليحية الباقي منها والمندثر أمثلة لدراسته، فمنها ما وجد في صنعاء وجبلة وحصن التعكر، ومدينة الجند وغيرها، علاوة على قيامه بعقد مقارنة بين العمائر الدينية الخاصة بالحقبة مدار البحث من محاريب ومداخل ومآذن ودعائم وعقود وغيرها. وتنسحب على مقالة علي سعيد سيف: "عمائر الإمام المهدي عباس الدينية (مساجد) في مدينة صنعاء (١١٦١-١١٨٩/١٧٤٨-١٧٧٥)" (ص. ٢٠١-٢٥٦ مج٢) صبغة الدراسة المعمارية، فركز فيها على العمائر التي أمر ببنائها المهدي، فدرسها بالمقارنة مع ما سبقها من المساجد التي بنيت في فترة الوجود العثماني، فخرج بنتيجة مفادها أن مساجد المهدي اتخذت نمطين معماريين، الأول، المغطى بقبة، والثاني المغطى بسقف مسطح.

واختصت موضوعات بعض الأبحاث بدراسة النمط المعماري السائد في اليمن حديثاً، فمن ذلك مقالة خالد ناصر باراشد وسالم عوض رموضه، بعنوان: "النمط البنائي للبيت في ساحل حضرموت" (ص. ١-٨، مج٢)، إذ تطرقا فيها إلى نمط البيت في مدن ساحل حضرموت من ناحية مواد البناء المستخدمة، وشكله ووظائفه، والفنون الزخرفية، إضافة إلى تفاصيل معمارية أخرى، وقارنا بين نمطين، الأول، البُرْجي، والثاني، المنخفض (ذو الفناء)، وبينت دراستهما أن كلا النمطين يمتد إلى جذور قديمة اختلف منشؤها، فالنمط المنخفض هو الأقدم في حضرموت، أما البُرْجي، فيبدو انه تطور نتيجة العلاقات التجارية، وهجرات سكان وادي حضرموت إلى الساحل، فانتشر هذا النمط في المُكَلا، ويعود ذلك إلى ضيق الرقعة الجغرافية المتاحة للبناء، ويُعْتَقَدُ أن جذوره من جنوب شرق آسيا. وفي مقالة أخرى تناول محمد العلفي، تحت عنوان: "الخصائص البيئية والمعمارية وأثرها على مظهر المدينة" (ص. ٣٠٧-٣٢٢ مج٢) التشكيل العمراني لمدينة صنعاء وأثره في المظهر العام للمدينة، والعوامل المؤثرة على تحديد شكلها، ومظهرها من حيث تكوين بيئاتها العمرانية، وخصوصيتها، وملاءمتها للمستخدمين على مر الزمن، وبحث قضية تلاؤم مواد البناء المستخدم، والتحليل البصري للبيئة المعمارية، مختتما مقالته بنتائج تُبَيِّنُ أثرَ البيئةِ المعمارية على مظهر المدينة.

وكان تخطيط مدينة صنعاء في العصور الوسطى موضوعا لمقالة رونالد ليفكوك (Ronald Lewcock) في بحثه الموسوم بـ: (Early and medieval Sana'a - The evidence on the ground) (ص. ٧١-٨٥ مج٢)، إذ حاول التحقق فيها من أنماط الشوارع في وسط مدينة صنعاء القديمة وجزئها الشرقي، كما حاول ان يسوق الدليل المستخلص حول هذا الموضوع من المصادر التاريخية، ودرس نظام أنماط الشوارع المندثرة منها والباقية.

ولعل مقالة إنجرد هيماير (Ingrid Hehmeyer) بعنوان: (Concept and use of the urban garden in Yemen as seen in San'a and Ghayl Bæ Waznr) (ص. ٤٧-٥٨ مج٢) لا تبتعد كثيرا عن موضوع العمارة، إذ تحدثت عن تخطيط حدائق صنعاء وغيل باوزير، وركزت الورقة على الجانب العملي للحدائق في العالم الإسلامي دون التطرق إلى طبيعتها المثالية، وذلك استنادا إلى حدائق صنعاء وغيل باوزير، فنظراً لخلو تصميمها من الطابع الرسمي، فقد أدى ذلك إلى صمت دراسات الحدائق الإسلامية عن الخوض

فيها، وبيّنت أيضا أنها استخدمت كواحة للهدوء، وليس لأسباب جمالية، فجوانبها العملية تجعلها جزءاً من الحياة اليومية، وعنصراً مهماً للفعالية المدنية، وعاملاً قوياً في بنية المدينة واقتصادها، فوظيفتها وعملها انعكاس للحاجة الحضارية.

اهتمت بعض الأبحاث المنشورة في هذا العمل بالجوانب الاقتصادية والتجارية، وما يتعلق بها من قريب أو بعيد في اليمن، فتحدثت إيمان محمد بيضاني في مقالتها: "الحياة الاقتصادية في صنعاء في القرنين الثالث والرابع الهجريين" (ص. ١٩-٥٧ مج٢) عن أهمية صنعاء الاقتصادية، بداية بتأسيسها وموقعها، ومن ثم زراعاتها، وأمطارها، ووديانها، وآبارها، وغيولها، وعيونها وسدودها، وأهم ومحاصيلها الزراعية، وصناعاتها، كصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الجزع والعقيق والجلود، ودورها التجاري.

واتخذت بعض المقالات منحاً "إثنوغرافيا" ومن هذا القبيل مقالة ?التر دوستال (Walter Dostal) ذات العنوان (The Syq of San'a) (ص. ٤-١٠ مج٢) فاتخذت صبغة إثنوغرافية في موضوعها، فكان أهم ملامح سوق صنعاء التقليدية موضوعا لها، حيث استند في بحثه على نتائج عمل ميداني قام به في مطلع السبعينيات، فعَقَد مقارنة بين سوق صنعاء وأسواق جنوب غرب الجزيرة العربية، فركّزَ على مسالة المكان، وفترة إقامة الاسواق، وطبيعة المؤسسات المسؤولة عن الحفاظ على السوق وسلامته، والشروط القانونية لاستخدام الغرباء للسوق، ومن يتحمل مسؤولية السوق، شيخ قبيلة أم شيخ لاتحاد قبلي. وشرح الظروف المكانية للسوق، حيث يكون محاطا ومحميا بالمباني، ويكون للغرباء الحق باستخدامه إذا كانوا ينتمون إلى القبائل التي عُقدت معها اتفاقيات سِلْم، أما الحرفيون فيكونون عادة بأعداد قليلة. وأقر بأن سوق صنعاء كان مركزا لأسواق محيطة مثل سوق باب اليمن وسوق البقر، وسوق الجمال، ويختار رقيب الحراسة من إحدى العائلات المعروفة، ويعرف بشيخ الليل. ولعل ما يضاف إلى هذا الباب أيضا، (ولكن إلى باب أضيق يسمى لدى الغربيين بـ (ethnopharmachology) مشاركة هانّه شونج (Hanne Schoenig) في مقالتها: (The druggist and his wares on the S?q of the Old City of San'a) (ص. ٨٧-٩٧ مج٢) حيث درست "العطارين" في اليمن، وخاصة في سوق صنعاء، فناقشت مفهوم العطار، ووظائفه، وما يتعامل به في البيع من أدوية مركبة ومفردة مصنوعة من مستخلصات نباتية، أو حيوانية، أو معدنية لاستعمالها طبيا، وتطرقت إلى الفرق بين العشَّاب والعطار، وعرضت بعدها لكيفية اكتساب العطار الخبرة في هذا المجال، ولأصول العطارة ومنابعها، وأصنافها من بسيطة ومركبة، ومستهلكيها والمناسبات الاجتماعية التي تستعمل فيها، كالزواج والموت، ثم عقدت مقارنة بين العطارين من انحاء مختلفة من اليمن ودول عربية أخرى مثل المغرب. وربما تدرج هنا مقالة أفيفا كْلايْ ن-فرانْكه (Aviva Klein-Franke) بعنوان: (Yemenite jewellery and silverwork: highlight of Yemenite cultural heritage) (ص. ٥-٤٥ مج٢) فأشارت في البداية إلى الشواهد التاريخية المتعلقة بإنتاج المعدن في اليمن، وكيف أولى الفرس والأيوبيون والرسوليون اهتماما خاصا لاستخراج الذهب، كما ترويها المصادر التاريخية، ثم تحدث عن الأثر الاجتماعي للقوانين الإسلامية على صناعة الحلي الفضية في اليمن وهبوطها، ثم تطرقت إلى المركز الاجتماعي لصانعي الحلي، وأساليب صناعة الحلي، والخامات التي استخدمت في صناعتها، ومكوناتها، وأنواعها، وتسمياتها، وقيمتها، وتاريخها، وقوانين تداولها، وضبط نوعيتها، ثم أفردت بعد ذلك جزءا خاصا يبحث بأشكال الحلي الثمينة. كما تحدثت عن يهود اليمن ودورهم في صناعة الحلي في اليمن، وأقرت بان الأشكال والأساليب لم تكن مقتصرة على عائلة أو مجموعة ما، فقد وجد صناع حلي من مناطق مختلفة.

أما مبحث العلم وعلماء الدين واللغة في اليمن فقد أُفْرِدَت له بعض المقالات في هذا الكتاب، فوثق نزار عبد اللطيف الحديثي في مقالته: "أهل العلم في صنعاء ودورهم في الحركة العلمية في اليمن في القرون الأولى" (ص. ٥٩-٨١ مج٢) لعلماء صنعاء، وحدد اتجاهاتهم، وإنتاجهم العلمي، ودورهم في الحركة العلمية في اليمن في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، فقام الباحث تلبية لهذه الأهداف بإعداد قاعدة معلوماتية مُقَسّمَة إلى حقول تغطي أقدمية أهل العلم، وقبائلهم، والفترة التي عاشوا فيها، وشيوخهم، وطلابهم

وإنتاجهم العلمي، ما أدى بالتالي إلى نتائج تعرفنا بنشأة العلم في صنعاء وحركته، والتخصصات العلمية السائدة، ومن ثم بيان علاقة هؤلاء العلماء بحركة العلم في الإسلام، علماً بأن قاعدة المعلومات التي أعدَّها تضمنت ٨٤ عالما في تخصصات مختلفة مثل التفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، ثم عرّج بالحديث على مؤلفاتهم ومصنفاتهم.

وتناول محمد عبدالواحد الشجاع، تحت عنوان: "الفقه والفقهاء في صنعاء في القرنين الثالث والرابع للهجرة ٢٠٠-٤٠٠هـ" (ص. ٢٧٥-٢٩٠ مج٢) الفقه، وأهميته، ونشأته، وعلمائه الأوائل، ومذاهبه، اختص حديثه بالفقهاء في صنعاء قبل المذاهب الفقهية المشهورة، وعلماء صنعاء وفقهائها، من حنفيين ومالكيين وشافعيين وزيديين، مبينا كيف استقر الأمر أخيرا للمذهب الشافعي والزيدي، واندثارالمذاهب الأخرى كالأحناف والمالكية.

أما الجهود العلمية حول نحو العربية فقد لخصها نجيب علي السّودي في بحثه: "نحاة صنعاء وجهودهم اللغوية" (ص. ١٨١-٢٠٠ مج٢)، فبعد أن قدّم الباحث لنشأة علم النحو وأهم المدارس النحوية العربية، عرض لأهم نحاة العربية الذين زاروا اليمن ابتداء من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والخليل بن أحمد وأبو خليفة الطائي وابن خالويه والفارابي وغيرهم، وبين تبعا لذلك أهم الجهود اللغوية التي أداها النحاة من ذوي الأصول اليمنية، وبالذات الصنعانيون منهم، مثل عبد الله بن طاووس بن كيسان، وعبد الله بن عبد الصمد بن معقل بن منبه أبو جعفر المشهور بالنحوي، وغيرهم، كما تطرق إلى مدارس تعليم النحو في صنعاء، فمن النحاة من اشتهر بالتدريس أكثر من التأليف وبالعكس، ثم عرج على أسباب تهميش علماء صنعاء ونحاتها، منها الزهد في الرغبة بأحياء التراث، والبعد الجغرافي عن حواضر الخلافة، وانتقاص المؤرخين لعلماء اليمن، وفوق ذلك كله عدم الاستقرار السياسي خلال فترة حكم بني أمية وبني العباس وتعاقب الولاة والأمراء بشكل مطرد.

تعد المسكوكات مصدراً مهماً للتأريخ، وبيان التسلسل الزمني، فنجد أن بعض الباحثين استندوا في مقالاتهم إلى المسكوكات لاستنباط نتائج تاريخية، فحاول فرج الله أحمد يوسف في مقالته "محاولات بني الرسي للسيطرة على صنعاء كما ترويها المسكوكات" (ص. ٣٩١-٤١٤ مج٢) أن يستنتج بعض الإشارات التاريخية بخصوص محاولات بني الرسي وضع صنعاء تحت حكمهم، فبعد قيام ثورة ابن طباطبا (محمد بن إبراهيم بن إسماعيل... بن علي ابن أبي طالب) عام ٨١٤م على الخليفة المأمون وموته بعدها بعام، دعا أخاه القاسم بن إبراهيم لنفسه في المدينة والرس وقزوين وطبرستان، وبعد فراره من المأمون (٨٣٣م) انتهى الأمر به إلى الرس في الحجاز، وفي سنة ٨٩٣م طلب وفدٌ من خولان بصعدة إلى يحيى بن الحسين بن القاسم ولايتَه لتأسيس دولة بني الرسي، فاستولى على صنعاء التي لم تدم تحت حكمه طويلا، إلا انه ضرب بها أقدم المسكوكات المؤرخة إلى سنة ٩٠١م، إذ نقش عليها "الهادي إلى الحق" أمير المؤمنين"، فقد خرج بهذا وكما يتضح على الخلافة العباسية، وأسس دولة مستقلة عنها، فقد سبق بذلك الفاطميين الذين أعلنوا قيام خلافتهم سنة ٩٠٩م.

وقدم أحمد بن عمر الزيلعي مقالة "أضواء جديدة على دولة (بني مهدي) من خلال درهم فضة ضرب في مدينة زبيد عام ٥٦٦هـ في زمن عبد النبي بن مهدي" (ص. ١٢٥-١٤٣ مج٢) كان مدارها درهم فضة ضرب بزبيد في زمن عبد النبي بن مهدي، الذي كان مؤسس دولة بني مهدي في زبيد عام ١١٥٩، وذلك على أنقاض دولة بني نجاح التي استمرت سيادتها في اليمن أكثر من مائة وأربعين عاما، إلا أنه لم يُقَدّر لدولة بني مهدي الدوام، إذ زال حكمها على يد الأيوبيين عام ١١٧٤. وتكمن أهمية الدرهم المدروس الذي ضرب في فترة حكم عبد النبي بن مهدي ورود عبارة "علي ولي الله"، وهذا ما يتعارض مع ما وصف به ابن المهدي بأنه على مذهب الخوارج وانه يكفِّر عثمان وعلياً (رضي الله عنهما)، ويحمل الدرهم لقبا لم يكن معروفا هو "شمس شريعة الإسلام".

ودرس محمد عيسى الحريري في مقالته "دور ضرب زيدية في اليمن من عهد الإمام أحمد بن الحسين بن القاسم (٦٤٦هـ/١٢٤٨ - ٦٥٦/١٢٥٨)" (ص. ٨٣-١٠٨ مج٢)، تناول الباحث مراكز ضرب السكة في اليمن حتى منتصف القرن

السابع الهجري، وضمن بحثه دراسة لثلاث دراهم زيدية لم تكن منشورة من قبل، وهي محفوظة في متحف صنعاء الوطني، وتعود بتاريخها إلى عصر الإمام أحمد بن الحسين بن القاسم، إذ ضرب اثنان منهما في مدينة صعدة بينما ضرب الثالث في ثلا.

تضمن الكتاب عدداً لا بأس به من الأبحاث ذات الطابع التاريخي، اعتمد فيها مؤلفوها على المصادر العربية التراثية، أو الدفاتر العثمانية، أو على وثائق يمنية تندرج تحت باب التاريخ الاجتماعي.، آخذين بعين الاعتبار أن ثلاثة منها اتخذت صنعاء موضوعا لها. مقالة صالح خلف الحمارنه بعنوان "تاريخ اليمن السياسي في العصر العباسي الأول" (ص. ١٠٩- ١٢٤ مج٢) فأطّرَت الوضع السياسي في البلاد اليمنية منذ عام ٧٥٠ م، ووصف الباحث فيها الظروف التي أدت إلى قيام دولة بني زياد عام ٨١٩م على يد محمد بن زياد، الذي قضى على الإضرابات في اليمن، فخطط مدينة زبيد سنة ٨١٩، وكان المؤسس الأول لأول دولة استقلت عن جسد الخلافة الإسلامية، فاستمرت سيادة هذه الدولة حتى ١٠١٨ م، كما تناولت الورقة أيضا دور الخليفة المنصور في سعيه للسيطرة على الاضطرابات التي تسبب بها نشاط الخوارج وقيام الحلف بين القبائل الكبيرة، اليمانية، والربيعية، ثم يأتي الحديث ختاما على أوضاع اليمن حتى خلافة المأمون (٨١٣-٨٣٣) فكانت نهاية خلافته إيذانا بنهاية العصر العباسي الأول.

ومن اللذين تناولوا صنعاء، عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع في مقالته: "صنعاء كما رآها الهمداني" (ص. ٢٥٧-٢٧٣ مج٢)، جمع فيها أخبار صنعاء كما وردت عند مؤرخ اليمن الكبير، الهمداني، كجغرافيتها، وخططها، ومنشآتها (المساجد والقصور والمنازل)، وسكانها، حالتها الاجتماعية (من ناحية عوائد الصنعانيين وطباعهم ومواصفاتهم)، إضافة إلى الحديث عن الحالة العلمية فيها كما أوردها الهمداني. بينما حاول شايف عبده مكرد تحت عنوان "صنعاء مركز المقاومة والمعارضة السياسية في عهود الأيوبيين والرسوليين والطاهريين ٥٦٩هـ - ٩٤٥ هـ / ١١٧٤-١٥٣٨" (ص. ٣٤٩-٣٦٨) أن يبين دور صنعاء كمركز للمقاومة والمعارضة السياسية في عهد الأيوبيين والرسوليين والطاهريين حتى مجيء العثمانيين إلى اليمن. وتناول محمد عبده السروري في مساهمته "صنعاء في ولاية أسد الدين بن بدر الدين الرسولي" (ص. ١٥٩-١٨٠ مج٢)، إذ كانت مركزا مهماً للدولة الرسولية، وشكلت ميدانا واسعا للصراع بين الأئمة الزيدية والرسوليين بسبب الخلاف المذهبي بينهما، وألقى البحثُ الضوءَ على العلاقة بين الأئمة الزيدية والقبائل المناصرة لهم، والدولة الرسولية للسيطرة على صنعاء، فاقتضى ذلك الحديثَ عن ولاية أسد الدين لصنعاء في عهد السلطانين نور الدين وابنه المظفر من سنة ١٢٣٠ - ١٢٦٠ م، إذ كان أسدُ الدين من أكثر الولاة إخلاصا للدولة الرسولية، وبعد المصالحة بين الرسوليين والزيديين حدثت انتكاسة في العلاقة بين والي صنعاء أسد الدين والسلطان، مما أدى إلى عزله عن ولاية صنعاء سنة ٦٥٨ أُلْقِيَ القبضُ بعدها عليه وأودعَ سجنَ تعزّ.

ومن المقالات المهمة من حيث منهجها، ومصادرها، وهدفها، مقالة حسين بن عبد الله العمري تحت عنوان "مسودات أملاك خمس أئمة وورثتهم" (ص. ٣٢٣-٣٣٧ مج٢)، إذ طرق فيها بابا مهما في الدراسات التاريخية العربية، ألا وهو التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، إذ اعتمد على وثائق إرثيه لخمسة أجيال من الأئمة الحكام في اليمن، فنشرها محققة، فهي برأيه منجم زاخر بالمعلومات، تفيدنا في وجوه متعددة كحصر التركة، وعدد الأبناء، ومعرفة التبدلات والتغيرات التي طرأت على قيمة الثروة، من المنقول، والعقارات، والأراضي، والمياه وغيرها، وكان الأئمة أصحاب المسودات هم، المنصور حسين بن القاسم (ت ١٧٤٨م)، والمهدي عباس (١٧٨٤-١٧٧٥م)، والمنصور علي (١٧٧٥-١٨٠٩)، والمتوكل أحمد (١٨٠٩-١٨١٦)، والمهدي عبدالله (١٨١٦-١٨٣٥).

واستنادا إلى الوثائق العثمانية، قدم سيد مصطفى سالم مقالة، بعنوان: "أثر العثمانيين في إدخال بعض المعالم الحديثة في اليمن" (ص. ١٤٥-١٥٧ مج٢)، فبدأها بالحديث عن الجهد الذي يبذله المركز الوطني للوثائق في صنعاء في جمع وثائق الدولة في العهد الإمامي والجمهوري، إضافة إلى

الوثائق العثمانية التي تَكشِفَ كثيراً عن أوجه النشاط العثماني في اليمن، فعمد إلى الإشارة إلى بعض مظاهر المدنية الحديثة التي حرص العثمانيون على إدخالها إلى اليمن، وذلك بعد أن أعطى مدخلا تاريخيا لخص فيه أوضاع اليمن وتقدم العثمانيون إلى صنعاء، فقسم تلك المظاهر مشيرا إلى ورودها في الوثائق التي رجع إليها، منها ما يتعلق بتعبيد الطرق، وحماية السواحل، وبناء الفنارات، وتنظيم الجمارك، ومد خطوط التلغراف، وتكوين الجندرمه، إضافة إلى مظاهر التعليم والصحة وإدخال الصحف ونظام المجالس المحلية والنيابية. ويتبع هذا المنهج مقالة سهيل صابان بعنوان: "اليمن في دفاتر العينيات رقم ٨٧١ من دفاتر الأرشيف العثماني (١٢٨٣-١٢٩١هـ١٨٦٦/-١٨٧٤م)" (ص. ٢٩١-٣٠٦ مـــــج٢)، عُنِي فيها الكاتب بالأرشيف العثماني الذي يحوي دفاتر عثمانية تتناول مراسلات إلى أمراء المناطق الإدارية وقضاتها في مختلف مناطق الدولة العثمانية، وخاصة الفترةِ الواقعةِ بين ١٨١٢ و١٨٩٥ م، نظرا لأهمية هذه الفترة في تاريخ الدولة العثمانية، ثم عرض لما يحويه دفتر العينيات رقم ٨٧١ الخاص باليمن والحجاز، بالتركيز على ما جاء فيه من حديث عن أحوال اليمن الصحية، والإدارية، والمالية، والعسكرية، والأمنية، والقَبَلِيّة، والأمور الإصلاحية والمواصلات.

وتطرق غازي رجب محمد في مقالته إلى موضوع فني بعنوان: "زهرة اللؤلؤ على تحف آثار بني رسول في اليمن" (ص. ٣٣٩-٣٤٨ مج٢)، كان مداره الزهرة ذات الست وُرَيْقَات التي اتخذها بنو رسول شعاراً لهم، فوسموا بها معظم الأواني التي صنعت لهم، وشرح الكاتب الدلالات التاريخية لهذا التأثر الفني، كاستقدام فنانين، ونحاتين من مناطق أخرى، إذ قام هؤلاء بدورهم بتدريب فنانين ونحاتين يمنيين، كما عرض لأهم التحف التي حملت هذه الزهرة، علاوة على وجود ها على سقوف ثلاث مساجد في تعز.

تكريم علماء الآثار:

ومن الجدير بالذكر أنه جرى خلال المؤتمر تكريم أربعة من علماء الآثار، نظراً للجهود العلمية التي قدموها، وقد منحهم الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ميدالية ٢٢ مايو الذهبية، وهم:

١- أ. د. عبدالحليم نور الدين - مصر.

٢- أ. د. عبدالرحمن الطيب الأنصاري - السعودية.

٣- البروفسور والتر دوستال - النمسا.

٤- البروفسور والتر مولر - ألمانيا.

د. هاني هياجنه: كلية الآثار والأنثروبولوجيا - جامعة اليرموك - إربد - الأردن

عرض الكتب

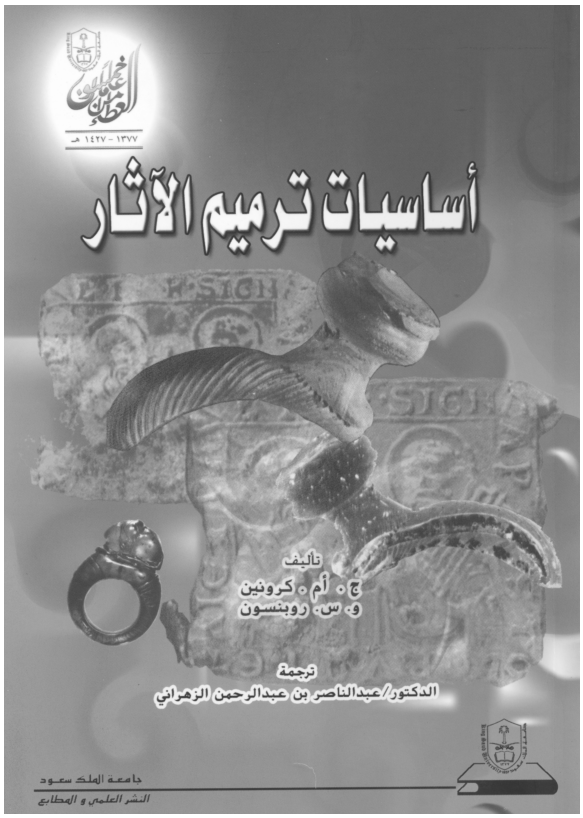

اسم الكتاب : أساسيات ترميم الآثار.

المؤلف : ج. م. كرونين.

وبمساهمة من : و. س. روبنسون.

المترجم: د. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني.

الناشر : جامعة الملك سعود - الرياض.

سنة النشر: ٢٠٠٦م.

رقم الإيداع : ٠-١٠٦٤- ٨٥ - ١٩.

مقاس الكتاب : ١٦,٥× ٢٤ سم.

عدد الصفحات: ٥٢٦ صفحة.

عرض : أ. د. لطفي أحمد خليل.

صدر كتاب "أساسيات ترميم الآثار" عام ١٩٩٠م باللغة الإنجليزية عن دار النشر (Routledge)، وعدد صفحاته (٣٢٦ صفحة) من القطع الكبير، وترجمه غلى اللغة العربية د. عبد الناصر بن عبد الرحمن الزهراني، الاستاذ المساعد في قسم الآثار والمتاحف بجامعة الملك سعود.

يبحث الكتاب في المبادىء الأساسية والقواعد، التي يجب اتباعها في صيانة وترميم القطع الأثرية غير العضوية والعضوية، عند اكتشافها في موقع أثري، أو أثناء عرضها أو تخزينها في المتاحف، بغية المحافظة على الممتلكات الحضارية المنقولة، على المدى الزمني القريب والبعيد.

سيتناول العرض مختصراً لمحتويات الكتاب، ويليه تلخيص لأبرز خصائص الكتاب، وترجمته إلى اللغة العربية. يتضمن الكتاب تقديماً وشكراً واختصارات وعناوين لمؤسسات عاملة في حقل صيانة الآثار وترميمها، ويلي ذلك تلخيص لفصول الكتاب الستة، وفي النهاية، يوجد دليل الحواشي لكل فصل من الفصول ومن ثم قائمة بالمراجع وفهرس.

يتناول الفصل الأول المعنون: "مقدمة عن الصيانة والترميم في الآثار" وصفاً لأعمال الصيانة والترميم المختلفة للقطع الأثرية، وأهميتها سواءً جرت في الموقع الأثري أو في مختبر الترميم. كما يشمل الفصل التعريف بالمفاهيم العلمية الحديثة في علم الصيانة والترميم، وأهمية التعاون الوثيق بين مرممي الآثار والعاملين في التنقيب، وأمناء المتاحف، والمختصين بالتحليل الكيميائي، وغيرهم من ذوي الاختصاصات الضرورية، من أجل وضع استراتيجية ناجحة لصيانة أي قطعة أثرية وترميمها.

ويتضمن الفصل الثاني المعنون: "أسباب تلف أو حفظ القطع الأثرية"، بياناً بالأسباب الكامنة وراء تلف أو مقاومة تلف (حفظ) القطع الأثرية المتنوعة، وتشمل هذه الاسباب نوعية المادة الأثرية نفسها، والبيئة المحيطة بها، إذ تلعب البيئة التي توجد بها القطعة الأثرية دوراً مهماً في تلف القطعة أو حفظها. وتشمل البيئة العناصر الآتية: الماء، والاوكسجين، ودرجة

الحموضة أو القاعدية أو الملوحة، أو ظروف الاكسدة أو الاختزال، ودرجة الحرارة.

كما يتضمن الفصل عوامل استقرار وثبات (حفظ) القطع الأثرية في البيئة، مثل: الاوكسجين، والجفاف أو التشبع بالماء، ووجود الأملاح بتركيز عالي، ووجود البقايا السامة، التي تساعد على حفظ بعض المواد العضوية، إضافة إلى أن عدم تعرض القطعة الأثرية وقت اكتشافها لتقلبات وتغييرات جوية يحافظ على حالة توازنها الكيميائي مع بيئتها وثباتها.

كما يحتوي هذا الفصل على معلومات تبين كيفية تلف المواد الأثرية في الموقع أثناء التنقيب الأثري، بسبب تعرض تلك المكتشفات إلى ظروف بيئية جديدة، وكذلك كيفية تلفها على المدى الطويل بعد اكتشافها بسبب تعرضها لظروف بيئية غير ملائمة، وسوء رعايتها في المعارض والمخازن.

وفي نهاية الفصل جدول يبين عوامل التلف المختلفة، التي تؤثر على المواد الأثرية المتعددة، مقرونة بالظروف البيئية المحددة.

أما الفصل الثالث، المعنون : "أساليب عامة في الصيانة والترميم"، فقد خصص لبيان الطرق المختلفة المستخدمة في رفع الآثار من الموقع الأثري، وإنقاذها، وعمل قوالب للمواد الأثرية غير المنقولة والتعامل مع المعثورات بارفاق البطاقات للتعريف بها، وفحصها بالأشعة تحت الحمراء، والأشعة فوق البنفسجية، والتصوير بالأشعة السينية، وطرق الفحص بواسطة التنظيف الميكانيكي الاستقصائي، واستخدام المجهر والتحليل الكيميائي.

كما يتضمن الفصل كيفية الوصول إلى ثبات حالة المعثورات واستقرارها، وعدم تدهورها، وذلك باتباع الصيانة الوقائية، أو بإجراء الطرق العلاجية. وتعرف الصيانة الوقائية بوصفها اتباع وسائل للسيطرة على بيئة مناسبة للمعثورات في الظروف المختلفة، بينما المقصود من الطرق العلاجية؛ فهو إزالة مسببات التلف للقطع، واستخدام مواد كيمائية للتقوية أو الدعم أو إعادة التركيب، وملء الفراغات للقطع المختلفة حسب حاجتها.

أما الفصول الثلاثة الأخيرة من الكتاب (٤-٦)، فتتناول معلومات عن صيانة وترميم المواد الأثرية العضوية منها وغير العضوية كالتالي:

الفصل الرابع: "المواد السيليوكونية والمواد المرتبطة بها"، يبدأ الفصل بمقدمة قصيرة حول المواد الأثرية، التي يشكل السيليكون جزءاً رئيسياً فيها، وكذلك المواد ذات العلاقة، مثل الحجارة، ومواد الملاط، واللوحات الجصية، والزجاج، والفخار. ويحتوي الفصل على معلومات حول كيفية تلف تلك المواد في الظروف البيئية المختلفة، وأساليب علاج التلف، وكيفية الحفاظ عليها.

أما الفصل الخامس المعنون: "المعادن"، فيتضمن مقدمة عامة عن تكوين المعادن المختلفة وسبائكها وخصائصها، كما يشمل كيفية حدوث صدأ المعادن في الظروف البيئية المتنوعة. وتشمل المعادن ما يلي: النحاس، والحديد، والفضة، والذهب، والرصاص، والقصدير. كما يتضمن الفصل كيفية الفحص، والتنظيف، والأساليب الوقائية والعلاجية، الواجب اتخاذها عند صيانة وترميم القطع المعدنية المختلفة.

ويتضمن الفصل السادس، المعنون: "المواد العضوية" مقدمة قصيرة حول البنية والتركيب الكيمائي للمواد العضوية وأشكالها المختلفة، سواء كانت من أصل نباتي أو حيواني، كما تحتوي المقدمة على كيفية تلف أو ثبات المواد العضوية المتنوعة، في الظروف البيئية المختلفة.

ويشتمل الفصل على معلومات عن الخشب والمنتجات الجلدية والاحشائية، والمواد العظمية والصدفية، والريش، والألياف السيليوزية والبروتينية، والمواد المعدنية المتحولة من أصول عضوية من حيث : طبيعة كل مادة من تلك المواد وكيفية تلفها وطرق فحصها وتنظيفها وصيانتها.

أما نهاية الكتاب، فتحتوي على معلومات حول المؤسسات العالمية التي تهتم بالصيانة والترميم. وإلى جانب ذلك، ثمة قائمة بالمراجع ذات الجدوى لكل باحث وطالب للعلم في مجال صيانة الآثار وترميمها ، وقد تم تثبيت المصطلحات باللغة الإنجليزية وما يقابلها باللغة العربية في فهرس، في الصفحات الأخيرة من الكتاب.

بعد هذا العرض الموجز لمحتويات الكتاب، يمكن تلخيص أهم خصائصه بالآتي:

١ . يعد موضوع الكتاب: صيانة وترميم القطع الأثرية المنقولة ذا أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، لأن المحافظة على هذه

المتلكات الحضارية واجب قومي وإنساني، ملقى على عاتق جميع العاملين في مجال التراث والحضارة.

٢ . أُعدت المادة العلمية في الكتاب وفق أسس ومنهاج علمي صحيح، وجاءت شاملة لجميع التفاصيل حول الظروف البيئية التي تتعرض لها القطع الأثرية، وأسباب تلفها وطرق معالجتها.

وتجدر الاشارة هنا، إلى أن الكتاب لم يتطرق لصيانة وترميم الآثار الثابتة، مثل: العمائر، والمواقع الأثرية.

٣ . يعد الكتاب مرجعاً مهماً للباحثين والطلبة المتخصصين في مجالات الصيانة والترميم والآثار والمتاحف وإدارة المصادر التراثية، لما يحويه من مبادىء أساسية في علم صيانة الآثار وترميمها.

٤ . يحتوي الكتاب على هوامش التوثيق والتعليق في دليل الحواشي لكل فصل من الفصول الستة، ويستدل من قائمة المراجع المثبتة أن المؤلفة قد رجعت إلى احدث المستجدات في علم الصيانة والترميم باللغة الإنجليزية حتى تاريخ نشر الكتاب سنة ١٩٩٠م، وهذه المراجع ذات فائدة كبيرة لجميع العاملين في هذا الحقل.

٥ . يتميز الكتاب بوضوح وسهولة اللغة، والمنهج العلمي الصحيح في تسلسل موضوعاته، واحتوائه على معلومات قيّمة، تتعلق بالجوانب العملية في صيانة القطع الأثرية وترميمها، وهذا يدل على سعة اطلاع المؤلفة (M.Cronyn J.) وخبرتها العملية الجيدة، سواء في مختبرات الصيانة والترميم، أو في تدريس الموضوع للطلبة في جامعة (Durham) في بريطانيا، وهنا يجب الإشارة إلى مشاركة (W.R.Robnson) في الكتاب حول صيانة وترميم المعثورات الأثرية البحرية.

٦ . يحتوي الكتاب على عدد لا بأس به من الصور والرسومات التوضحية (١٣٧ صورة ورسم توضيحي)، ما يساعد على فهم واستيعاب المادة العلمية.

لقد وفق د. الزهراني في اختيار هذا الكتاب وترجمته، خاصة في ضوء النقص الواضح في المراجع العربية المتخصصة في موضوع الكتاب، فجاءت الترجمة لتسد حاجة ملحة في المكتبة العربية، وليستفيد من هذه الترجمة الطلبة والعاملين في مجال صيانة الآثار وترميمها، والتنقيبات الأثرية، والمتاحف.

تتسم الترجمة في مجملها بسلامة اللغة، ودقة التعبير، والأمانة العلمية في الترجمة، والتي تدل على إلمام د. الزهراني باللغة الإنجليزية وبالمصطلحات الخاصة بعلم الصيانة والترميم. إن استعمال هذه المصطلحات وصياغتها باللغة العربية، ليس بالأمر السهل خاصة أنه لم يصدر عن مجامع اللغة العربية في العالم العربي معاجم لتوحد المصطلحات الخاصة بالصيانة والترميم في الآثار.

ومن حسن الحظ، أن الترجمة جاءت بتصرف وليست ترجمة حرفية، ولكنها في بعض الأحيان خرجت عن المعنى كما هو الحال على سبيل المثال لا الحصر عند الحديث عن "الاستقرارية" (في الصفحات ٢٦٠ و ٢٨٩ وما يليها) والمقصود هنا هو استعمال مواد كيميائية لتثبيت القطعة المعدنية الأثرية، حيث يبدو أنه ليس هناك تمييز بين حالة ثبات واستقرار القطعة الأثرية في بيئتها، وبين خطوة التثبيت باستعمال مواد كيميائية. إلى جانب ذلك، جاءت ترجمة صفحة (ش: الشكر والتقدير) ترجمة ركيكه وناقصة، خاصة فيما يتعلق بأسماء الأفراد والمؤسسات التي أسهمت في مساعدة مؤلفة الكتاب، وكان حرّياً بالمترجم إبقاء الأسماء الأجنبية كما هي دون تعريبها.

وعلى الرغم من توافر عدد لا بأس به من الصور والرسومات التوضيحية في الكتاب باللغة الإنجليزية فقد جاء إخراج بعض الصور في الكتاب المترجم إخراجاً ضعيفاً وغير واضح، ما قلل من الفائدة المرّجوة في التوضيح.

وفي النهاية، فإن الكتاب الذي بين أيدينا كتاب ذو قيمة علمية في علم الصيانة والترميم، كما جاءت ترجمته إلى العربية دقيقة وسلسلة، ما جعله يحقق الفائدة المطلوبة منه في سد الحاجة الماسة له في المكتبة العربية.

أ.د لطفي أحمد خليل: قسم الآثار - الجامعة الأردنية - ص.ب (١٣٠٦٦) عمـــان - الأردن.